

العمال المهاجرون وجائحة كوفيد-19

الرسائل الرئيسية

- يضطلع المهاجرون بدور هام في النظم الزراعية والغذائية¹ فالإجراءات التي تؤثر على حركة الأشخاص (على الصعيدين الداخلي والدولي) وما ينتج عنها من نقص في اليد العاملة تترك أثرًا على سلاسل القيمة الزراعية، الأمر الذي يؤثر على توفر الأغذية وأسعار السوق في العالم².
- توجد نسب كبيرة من المهاجرين الذين يعملون في ظلّ ترتيبات غير رسمية أو مؤقتة، الأمر الذي يتركهم من دون حماية، ويعرّضهم للاستغلال، والفقر وانعدام الأمن الغذائي، وغالبًا من دون إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، والاستفادة من الإجراءات التي تتخذها الحكومات.
- ومن المتوقع أن تشهد التحويلات إلى البلاد انخفاضًا كبيرًا نتيجة الجائحة، الأمر الذي يؤثر بشكل ملحوظ على سبل العيش الريفية وعلى الأمن الغذائي والتغذوي في بلدان المنشأ.
- ينبغي أن تركز إجراءات الاستجابة على حماية العمال في مكان العمل، مع توسيع نطاق تراخيص العمل المؤقتة وضمان التنقل الآمن داخل البلدان وبينها، والمطابقة بين الطلب والعرض في العمل، وحماية الأرواح وسبل العيش ودعم العمالة والدخل للأكثر ضعفًا. ويجب أن يحصل جميع المهاجرين على إجراءات الاستجابة، بما في ذلك الحماية الصحية والاجتماعية، بغض النظر عن وضعهم لجهة الهجرة أو العمل.

القضايا الرئيسية المتصلة بالسياسات

- يساهم المهاجرون على الصعيدين الداخلي والدولي في الزراعة والتنمية الريفية بطرق عديدة، ليس فقط من خلال إرسال التحويلات أو نقل المعرفة إلى أوطانهم، إنما أيضًا عن طريق العمل في النظم الزراعية والغذائية في بلدان المقصد. فالجائحة ألقت الضوء على المساهمة الحيوية التي يقدمها المهاجرون في ضمان الإمدادات الغذائية³ وترد في ما يلي القضايا المتصلة بالسياسات الواجب النظر فيها:
- إن الإجراءات التي تؤثر على حركة الأشخاص، ليس فقط بين البلدان إنما أيضًا داخلها، سوف تترك أثرًا على سلاسل الإمدادات الزراعية. وقد يعطل النقص في اليد العاملة الإنتاج، وتجهيز الأغذية وتوزيعها. وفيما تتطور الجائحة، تبرز الشواغل بشأن النقص في العمال

¹ المهاجر هو أي شخص ينتقل أو انتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة ما بعيدًا عن مكان إقامته الاعتيادي، بغض النظر عن (1) وضع الشخص القانوني؛ (2) عمّا إذا كان الانتقال طوعيًا أو غير طوعي؛ (3) عمّا هي أسباب الانتقال؛ أو (4) عن طول الإقامة (المنظمة الدولية للهجرة، 2011).

² لا تجري الإحصاءات الرسمية إلى حد كبير تقييمًا دقيقًا لنسبة المهاجرين الذين يعملون في الزراعة بفعل عدم توفر البيانات والطابع غير الرسمي الواسع الانتشار. وتشير الأدلة من السياقات القطرية إلى أن النسب كبيرة جدًا، بفعل حواجز الدخول المنخفضة أيضًا مقارنة بالوضع القائم في قطاعات أخرى.

³ لمزيد من المعلومات، يُرجى مراجعة [FAO Migration Framework. Migration as a choice and an opportunity for rural development](#)

المهاجرين خلال مواسم الزرع والحصاد. ففي البلدان الأوروبية، قد يؤثر هذا النقص الممكن على مجموعة واسعة من المحاصيل، وبخاصة تلك التي تتطلب يدًا عاملة كثيفة (مثل الطماطم، والخيار، والفليفلة، والفاصوليا، والكرز، والبطاطس والهلين). وبصورة عامة، قد يحصل نقص مقدّر بحوالي مليون عامل زراعي موسمي في أوروبا، قادمين بصورة خاصة من أوروبا الشرقية وشمال أفريقيا. وقد أشارت اتحادات المزارعين إلى وجود نقص بحوالي 200 000 عامل موسمي في فرنسا، و300 000 في ألمانيا و370 000 في إيطاليا⁴. وفي أستراليا، من المقدّر أن 50 في المائة تقريبًا في مزارع الخضار و30 في المائة في مزارع الفاكهة والجوزيات هم من العمال المهاجرين الموسميّين والمؤقتين. كذلك، فالمزارع وعمليات تجهيز الأغذية في كندا تعتمد على 50 000 إلى 60 000 من العمال المهاجرين، في حين أن نسبة 30 في المائة من اليد العاملة في صناعة الأغذية البحرية تتشكّل من عمال أجانب. كذلك، يمثل العمال المهاجرون في الولايات المتحدة الأمريكية، الذين يُستخدمون في أعمال زراعية مؤقتة أو موسمية، نسبة 10 في المائة من عمال مزارع إنتاج المحاصيل؛ في حين أن صناعة الأغذية البحرية في الإسكيا بصورة خاصة، تستقطب أكثر من 20 000 عامل مهاجر. فالنقص في اليد العاملة الأجنبية، بفعل إغلاق الحدود الدولية وفرض قيود على السفر، يطرح تحديات كبيرة، ويؤثر على أسعار بعض المنتجات وتوفرها.

- يتعرّض العمال المهاجرون لضّرر كبير. فإفقال الأعمال التجارية والقيود المفروضة على الحركة، إضافة إلى عدم الحصول على جميع أشكال الحماية الاجتماعية أو محدوديتها، يزيد من تعرّض العمال المهاجرين إلى الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي. ففسارة الوظائف وعدم استقرار الدخل سوف يعيق قدرتهم على الحصول على أغذية ملائمة ومغذية وشرائها لأنفسهم وعائلاتهم. كما أن متطلبات التباعد الاجتماعي تؤثر على الخدمات المقدمة للمهاجرين، بما في ذلك توصيل الأغذية إلى الأكثر ضعفًا (مثل المهاجرين العابرين وطالبي اللجوء الذين رُفضت طلباتهم والمشردين). وفي حين يكافح العمال المهاجرون في بلدان عديدة للعودة إلى مناطقهم الريفية الذين قدموا منّا، يعاني المهاجرون العائدون من التمييز بشكل متزايد، لا سيما وأنهم يوصمون بأنهم يحملون فيروس كوفيد-19. وإضافة إلى إقبال المدارس والاختلالات في برامج التغذية المدرسية، سوف يتعرّض الأطفال في العائلات المهاجرة إلى مخاطر متزايدة لجهة سوء التغذية وإلى الاستغلال في مجال عمالة الأطفال.
- يواصل العديد من المهاجرين الزراعيين العمل في خدمات حيوية مرتبطة بقطاع الأغذية. غير أن عديدين منهم يعملون بموجب ترتيبات غير نظامية أو غير منتظمة، ويعانون من ظروف سكن وعمل رديئة، ولا يحصلون على الرعاية الصحية أو الحماية الاجتماعية. ومن الأكثر ترجيحًا أن يتعرّضوا لمخاطر السلامة والصحة المهنيّتين، ويواجهون خطرًا أكبر في الإصابة بفيروس كوفيد-19 ونشره على نطاق أوسع. يعيش ويعمل العديد من العمال المهاجرين الزراعيين في ظروف غير مسقرة، وغالبًا ما يفتقرون إلى معدات النظافة والإصحاح والحماية الملائمة. وفي بعض السياقات، فإن تجمعات سكن العمال المهاجرين المكتظة جدًا عرضة لأن تتحول إلى بؤر للعدوى، بما يؤدي إلى ارتفاع الوفيات والوصم من جانب السكان المحليين. كذلك، يتشاطر العديد من العمال سيارة واحدة للذهاب إلى العمل أو يتوجهون إلى عملهم في باصات مكتظة. ويواجه العمال المهاجرون الحواجز في الحصول على المعلومات بشأن الإجراءات الوقائية المتصلة بفيروس كوفيد-19، بفعل النقص في المعلومات التي يوفرها لهم أصحاب العمل، واللغة، والامية و/أو الوصول المحدود إلى الإنترنت. وحتى أن العمال الذين لا يملكون إلى مستندات ثبوتية هم أكثر عرضة للخطر

⁴ Foote, N. 2020. COVID-19 measures could cause 'devastating' labour shortage in EU farming [النسخة الإلكترونية]. <https://www.euractiv.com/section/agriculture-food/news/covid-19-measures-could-cause-devastating-labour-shortage-in-eu-farming/>

خاصة وأنهم غالبًا ما لا يمكنهم الحصول على الرعاية الصحية أو الحماية الاجتماعية في حال أصيبوا بالمرض أو توقفوا عن العمل.

- قد تؤثر تداعيات الأزمة على المهاجرين بشكل مختلف، حسب وضعهم في مجال الهجرة أو العمل. وإذا لم تكن إجراءات الاستجابة مصممة على نحو ملائم، يتعرّض العديد من المهاجرين إلى خطر البقاء من دون حماية أو عرضة للاستغلال، والفقر وانعدام الأمن الغذائي. إن أنواعًا مختلفة من المهاجرين (مثل اللاجئين؛ النازحين داخليًا؛ العمال المهاجرين؛ الداخليين أو الدوليين؛ الدائمين أو المؤقتين أو الموسميّين؛ المهاجرين الذين يملكون مستندات ثبوتية أو من دون مستندات ثبوتية) قد يحصلون بصورة مختلفة على تراخيص العمل، وبرامج الحماية الاجتماعية، وإجراءات النهوض ونظم الرعاية الصحية. ولا يولى اهتمام كبير في هذه العملية للعمال الأكثر ضعفًا ومن دون حماية، بما في ذلك العاملين لحسابهم الخاص، والعمال الأسريين المساهمين والعمال المؤقتين والموسميّين وغير النظاميين في القطاعات الفرعية الغذائية والزراعية. ومن الضروري بمكان أن تأخذ إجراءات الاستجابة في الاعتبار الاحتياجات المختلفة التي يواجهها المهاجرون العاملون في قطاع الأغذية الزراعية، مع مراعاة التحديات الخاصة بالمساواة بين الجنسين وبالعمر أيضًا. كما أن النساء المهاجرات من العمال يتأثرن على نحو غير متناسب بفعل التقسيم القائم أصلاً بين الرجال والنساء في أسواق العمل الريفي وأوجه القصور الواسعة الانتشار في العمل اللائق. ومن المرجح أن تزيد الجائحة أيضًا تعرضهم للاستغلال في العمل، والإساءة القائمة على المساواة بين الجنسين والعنف داخل المنزل، وفي مكان العمل أو خلال الانتقال إلى العمل. ومن المرجح أن تزيد مسؤوليات إضافية في مجال الرعاية عبء العمل على النساء. كذلك، من المحتمل أن يشغل المهاجرون الشباب وظائف غير نظامية. ومن دون مستوى ملائم من الدعم والحماية، سوف يواجهون معدلاتٍ متزايدة من البطالة والفقر في العمل. ويتأثر الشباب أيضًا بتعليق التعليم والتدريب. وبالنسبة إلى المهاجرين المستقبليين أو العائدين، ممّن لا يمكنهم الحصول على التدريب المهني أو الوصول إلى مؤسسات الأعمال الزراعية، من المرجح أن تؤثر فترة الحضنة على قدرتهم على الاستجابة إلى الأزمة واستحداث الوظائف وتأمين سبل العيش.

- من المرجح أن يؤثر الانكماش الاقتصادي الحاصل بسبب جائحة كوفيد-19 على العمال المهاجرين في بلد المقصد، وعلى عائلاتهم أيضًا في أوطانهم بفعل الانخفاض أو التوقف المفاجئ لتدفقات التحويلات. تُرسل حوالي 40 في المائة من التحويلات الدولية إلى المناطق الريفية. وتساهم هذه التحويلات في استدامة سبل عيش العديد من الأسر، بما يمثل 60 في المائة تقريبًا من إجمالي الدخل السنوي. ومن المرجح أن تكون الأسر التي تعتمد بشكل كبير على التحويلات هي الأكثر تأثرًا. وفي عدد متزايد من البلدان المرسلّة للبيد العاملة، لا يستطيع المهاجرون الوصول إلى الأماكن المادية التي تُرسل إليها التحويلات بفعل الإقفال، كما أن عديدين يفتقرون إلى بدائل (مثل التحويلات الرقمية). ويواجه المستفيدون من التحويلات تحدياتٍ مماثلة إذ لا يمكنهم الوصول إلى أماكن الدفع المادية. ومن الصعب توقع حجم تأثير التحويلات. غير أن الدروس المستمدة من الأزمة المالية العالمية عام 2008 ومن أزمة الديون عام 2011 تشير إلى انخفاض كبير، بأكثر من 500 مليار دولار أمريكي، في تحويلات الأسر التي تُرسل إلى أوطانها سنويًا. ومن المرجح أن يؤثر ذلك على حوالي مليار شخص في العالم ممّن يعتمدون بصورة مباشرة على التحويلات.⁵

استعراض الإجراءات والممارسات الحالية

⁵ بيانات من فريق المهام المعني بتحويلات المجتمعات المحلية الذي أطلقه مرفق تمويل التحويلات التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في 24 مارس/آذار.

تركز معظم الإجراءات المتخذة في بلدان المقصد على تمديد تأشيرات العمل للعمال المهاجرين المؤقتين والموسميين (مثلاً، إيطاليا وأستراليا ونيوزيلندا). وفي الصين، أصدرت الحكومة إخطاراً لضمان عدم إنهاء عقود العمال المهاجرين في حال المرض أو إجراءات الاحتواء. وأعلنت ألمانيا تخفيف القيود المفروضة على الدخول لعمال المزارع الموسميين. كذلك، منح البرتغال جميع المهاجرين وطالبي اللجوء حقوق المواطنة الكاملة، وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية في البلاد. إنما كانت عملية تسوية أوضاع المهاجرين وتمديد تراخيص العمل المؤقتة محدودةً حتى تاريخه.⁶

والآليات الرامية إلى المطابقة بين عرض اليد العاملة والطلب عليها (مثلاً في ألمانيا أو فرنسا) لا تستهدف المهاجرين صراحةً. لكن في حال تم توفير الدعم الملائم (مثلاً توفير المعلومات باللغات ذات الصلة، والوصول إلى المناطق الريفية، ودعم المهاجرين ذوي النفاذ المحدود إلى الانترنت)، قد يتمكن المهاجرون الذين يعيشون في هذه البلدان من الاستفادة أيضاً من هذه المنصات.

وقد أصدرت بعض منظمات المنتجين والعمال وأرباب العمل توجيهات بشأن الإجراءات الشخصية أو التدابير الوقائية الواجب اعتمادها في مكان العمل في الأنشطة الزراعية. إنما التوجيهات الخاصة المتعلقة بالفئات الضعيفة من العمال أو التي تُعنى بسيارات محددة مثل المناطق الريفية النائية (مثلاً المناطق التي لا تتوفر فيها شروط النظافة والمياه والإصحاح) غير محددة. علاوةً على ذلك، قلما تُذكر القطاعات الزراعية الفرعية المحددة (مثل الإجراءات الواجب اتخاذها على متن سفن الصيد أو في أسواق الصيد أو في مرافق التجهيز).

وحتى تاريخه، لم يوافق العديد من البلدان على إجراءات الاستجابة، بما في ذلك إجراءات الحماية، التي تشمل صراحةً العمال المهاجرين. وفي الحالات التي يكون فيها قد تم الإعلان عن الحماية الدنيا للدخل، كما في بنغلاديش، أو البرازيل، أو الصين، أو الهند، أو إيطاليا أو لبنان، يمكن أن تشمل الإجراءات التي تستفيد منها مجموعات السكان الأكثر ضعفاً العمال المهاجرين أيضاً.⁷ وفي ووهان، تم تقديم مساعدة مؤقتة للسكان المهاجرين في الحجر الذين يواجهون صعوبات بمبلغ 3 000 يوان (حوالي 425 دولاراً أمريكياً). حتى 13 مارس/آذار، كان قد تم دعم 5 839 شخصاً بتحويل

16 100 000 يوان (حوالي 2 400 000 دولار أمريكي).⁸ وتبقى الشواغل قائمة بالنسبة إلى تغطية العمال المهاجرين الذين لا يملكون مستندات ثبوتية والمهاجرين الذين يعملون في ظلّ ترتيبات غير نظامية ومؤقتة. كذلك، تطبق الصين إجراءاتٍ لدعم استحداث الوظائف وزيادة الأعمال في المناطق الريفية وفي القطاع الزراعي، مع ذكر المهاجرين بصورة محددة.

وتتطور الأوضاع بسرعة، ومن المتوقع الإعلان عن مزيد من الإجراءات ووضعها في الأسابيع والأشهر القادمة. ومن الهام مواصلة رصد كيفية استهداف المهاجرين أو كيفية تأثير هذه الإجراءات عليهم.

التوصيات في مجال السياسات

- تمديد تأشيرات العمل المنتهية الصلاحية الخاصة بالعمال المهاجرين المستخدمين في جميع القطاعات الزراعية الفرعية. وهذا سوف يخفف من آثار النقص في اليد العاملة الذي تسببه

⁶ يستند الاستعراض إلى قائمة غير حصرية للإجراءات التي تم جمعها حتى 31 مارس/آذار 2020.

⁷ صندوق النقد الدولي، استجابات السياسات لفيروس كوفيد-19 [النسخة الإلكترونية]. <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19#1>

⁸ البنك الدولي، 2020. الحماية الاجتماعية واستجابات الوظائف لفيروس كوفيد-19. استعراض في الوقت الحقيقي للإجراءات القطرية [النسخة الإلكترونية]. <http://www.ugogentilini.net/wp-content/uploads/2020/03/global-review-of-social-protection-responses-to-COVID-19-2.pdf>

القيود المفروضة على سفر اليد العاملة القادمة من خلال ضمان ألا يضطر العمال الذين يودون البقاء على مغادرة البلاد، في حين يحد أيضاً من إمكانية انتشار الفيروس لمناطق أخرى لدى عودتهم.

- **ضمان الانتقال الآمن للعمال الزراعيين داخل البلدان، بما في ذلك خلال الحجر المنزلي، وبين البلدان، مع السماح باستثناءات في منح تأشيرات عمل للعمال الزراعيين الموسميّين.** وسوف يقلل هذا إلى الحد الأدنى من أوجه القصور ويحافظ على الخدمات الأساسية، مع الإبقاء على سلامة العمال، ومراقبة الصحة والاحتواء بوصفها معايير رئيسية.
- **تسوية أوضاع العمال المهاجرين الموجودين على الأراضي ومنح رخص عمل مؤقتة للجميع.** سوف تضمن تسوية رخص العمل المؤقتة وإصدارها تمكين المهاجرين الذين لا يملكون مستندات ثبوتية أو الذين لا يستطيعون العمل، في ظل بعض الظروف (مثل طالبي اللجوء)، من الحصول على وظائف، وبالتالي سدّ النقص في العمال الزراعيين الموسميّين القادمين من الخارج. وهذا سوف يضمن أيضاً حصول المهاجرين على الرعاية الصحية، وخدمات الدعم وإجراءات الحماية الاجتماعية للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19.
- **المطابقة بين الطلب على اليد العاملة في القطاع الزراعي مع عرض اليد العاملة للمهاجرين.** تعزيز النداءات الإلكترونية أو أشكال أخرى من مطابقة العمل، مع إعطاء فرصة لجميع المهاجرين الموجودين في البلاد، وبخاصة الذين فقدوا وظائفهم بفعل إقفال مؤسسات الأعمال، ليتمكنوا من الحصول على وظائف في النظم الأغذية الزراعية. وتعزيز الحوار الاجتماعي والمشاورات مع منظمات المنتجين لوضع إجراءات مخصصة لدعم المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة/الأسريين والمؤسسات الزراعية المتوسطة الحجم الذين يواجهون العديد من القيود (مثلاً الوصول المدموم أو المحدود إلى المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والنقص في اليد العاملة) في مجال المطابقة بين احتياجات اليد العاملة.
- **ضمان أن توضع الإجراءات الخاصة بالسلامة والصحة المهنيّتين وأن تكون بمتناول جميع المهاجرين.** ينبغي توزيع معدات الحماية الشخصية والسلع المتصلة بها على جميع العمال المستخدمين في الخدمات الحيوية، بما في ذلك العاملين في القطاع الغذائي والزراعي. ويتم ضمان النظافة والإصحاح على نحو ملائم واحترام التباعد الاجتماعي في مكان العمل (مثلاً سفن الصيد والمزارع وأسواق الأسماك/المزارع)، وفي أماكن سكن العمال الزراعيين المهاجرين (حين يوفرها أصحاب العمل أو الدولة)، وفي وسائل النقل اللازمة للوصول إلى الحقول/أماكن العمل في المناطق الريفية البعيدة. ويجب أن تكون حملات الإعلام والتوعية بشأن كيفية حماية الذات والآخرين من خطر العدوى متاحة في لغات وقنوات/أشكال اتصال يمكن أن يفهمها جميع العمال المهاجرين ويحصلون عليها.
- **الحرص على ضمّ جميع المهاجرين في الاستجابة للجائحة وفي الإجراءات التي يتم اعتمادها للتخفيف من آثار الانكماش الاقتصادي الناجم عن كوفيد-19، بغض النظر عن وضعهم في الهجرة أو العمل.** يجب أن يُمنح جميع المهاجرين إمكانية الحصول بشكل متكافئ على إجراءات الوقاية، والكشف والعلاج.⁹ وينبغي توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وإجراءات تيسير الحصول والحفاظ على الدخل بحيث تغطي جميع السكان المعرضين، بما في ذلك جميع المهاجرين. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمجموعات الفرعية الأكثر ضعفاً، بما في ذلك النساء، والشباب والأطفال (بما في ذلك دعم رعاية الأهل للمهاجرين العاملين في

⁹ ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمهاجرين الذين لا يملكون مستندات ثبوتية وقد لا يبلغون عن مرضٍ ويسعون للحصول على علاج طبي خوفاً من أن يتم احتجازهم أو إرسالهم إلى الحجر.

الخدمات الحيوية)، والعمال المهاجرين الأكبر سنًا الذين يعانون من الأمراض المشتركة (مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والسكري والإعاقة)، وللعمال الذين يفتقرون إلى الحماية، بما في ذلك العاملين لحسابهم الخاص، والعمال الأسريين المشاركين، والعمال المؤقتين والموسميين وغير النظاميين في القطاعات الفرعية الغذائية والزراعية. كذلك، يجب أن تشمل الإعفاءات المالية والضريبية المحددة زمنياً المؤسسات الصغرى وتلك الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يملكها المهاجرون في جميع القطاعات الزراعية الفرعية.

دور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

بإمكان منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) أن تؤدي دورًا في هذه الأزمة من خلال الدعوة إلى حقوق العمال المزارعين المنخرطين في النظم الزراعية والغذائية، والسماح للأكثر ضعفًا وللمجموعات الفرعية الأكثر عرضة للخطر من إسماع صوتهم.

وسوف تواصل المنظمة وضع خريطة للاستجابات على مستوى السياسات والبرامج لجائحة كوفيد-19 وتحليلها، وتحديد كيفية تأثيرها على العمال المهاجرين القادمين من مناطق ريفية أو الذين يعيشون فيها و/أو العاملين في القطاعات الفرعية الغذائية والزراعية، وعائلاتهم في مناطقهم الريفية القادمين منها.

ويمكن أن تساهم المنظمة عن طريق تبادل الدروس المستمدة ودعم الحكومات بشأن كيفية ضمّ العمال المهاجرين الزراعيين في الاستجابة على مستوى السياسات والبرامج لكوفيد-19، مع مراعاة احتياجاتهم المختلفة بالاستناد إلى المساواة بين الجنسين والعمر والوضع العائلي ووضع الهجرة أو العمل.

وسوف تحشد المنظمة خبرتها الفنية لتصميم المشاريع والبرامج التي تستهدف العمال المهاجرين الزراعيين المتأثرين بجائحة كوفيد-19، بما في ذلك المهاجرين العائدين أو الموسمين وعائلاتهم في أوطانهم. والمنظمة ملتزمة أيضًا بحماية العمال المهاجرين في مشاريعهم، مثل تلك التي تلحظ دورات تدريبية أو تدخلات في سبل العيش (مثلًا، من خلال التعلّم الافتراضي والتباعد المادي وتوفير معدات الحماية الشخصية والحصول على المياه والمرافق الصحية وغيرها).

وسوف تزيد المنظمة جهودها لتنسيق التدابير مع الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني لضمان وضع الاستجابات الملائمة، والشاملة والمتسقة والطويلة الأجل، مع إيلاء الاهتمام الواجب للعمال المهاجرين في نظم الأغذية الزراعية وعائلاتهم في مناطقهم الأصلية.

شكر وتقدير

المؤلفة الرئيسية لهذه الإحاطة هي السيدة Cristina Rapone، أخصائية في الهجرة والعمل، وساهم أيضًا في إعدادها السيد Ion Bulgac من إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنظمة.